

ولد الشيخ عبدالله رئيساً مدنياً بعد عقود من الحكم العسكري ... الحكم الديموقراطي الجديد في

موريتانيا... تحديات وضمانات

توفيق المدني الحياة - 07/03/29



سيدي ولد الشيخ عبدالله (رويترز)

يشكل فوز سيدي ولد شيخ عبدالله في الدورة الثانية من الانتخابات الرئاسية في موريتانيا الأحد الماضي تنويجاً لمسار ديموقراطي نموذجي في العالم العربي وأفريقيا، وقطبة في الوقت عينه مع حقبة حكم العسكر الشمولي والانتخابات المزورة، عبر تسليم السلطة الى المدنيين بعد الانقلاب العسكري الأبيض الذي اطاح النظام السابق للرئيس معاوية ولد سيدي احمد الطابع عام 2005.

واختار الشعب الموريتاني، عبر انتخابات اتسمت بالهدوء والنزاهة، خبيراً اقتصادياً هو سيدي ولد شيخ عبدالله اول رئيس مدني لموريتانيا، بحصوله على 52.85 في المئة من الأصوات، متقدماً على منافسه أحمد ولد داداه الذي حصل على 47.15 في المئة. وبلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 67.48 في المئة بتراجع طفيف عن المشاركة في الدورة الأولى التي جرت في 11 من الشهر الجاري (70 في المئة). ويؤدي الرئيس الجديد اليمين الدستورية في 19 من الشهر المقبل ليخلف رئيس المجلس العسكري العقيد أعلى ولد محمد فال الذي لم يترشح للانتخابات بموجب التزاماته السابقة بضمان حياد العملية الانتقالية.

والقوى السياسية التي أسهمت إسهاماً كبيراً في فوز الرئيس المنتخب سيدي ولد شيخ عبدالله متنوعة، ومتعددة. فقد تلقى هذا الأخير قبيل خمسة ايام من الجولة الثانية، دعماً قوياً من مسعود ولد ابو الخير رئيس حزب «التحالف الشعبي» والمرشح الرئاسي الذي احتل المرتبة الرابعة في الدورة الأولى بنسبة 9.80 في المئة من الأصوات. ويعتبر حزب التحالف من أشد معارضي نظام الرئيس السابق معاوية ولد سيدي احمد الطابع وخصوم الغالبية الرئاسية السابقة، والمعروف عنه خطابه السياسي المتطرف حتى ضد المجلس العسكري للعدالة والديموقراطية (الحاكم) في الفترة الانتقالية. وشكل هذا الالتحاق منعرجاً انتخابياً وسياسياً كبيراً، وهزة عميقة للمعارضة والشارع الموريتانيين، الأمر الذي جعل المراقبين يعتبرون ان المعركة الرئاسية حسمت لمصلحة المرشح سيدي ولد الشيخ عبدالله. وتبلغ النسبة التي حصل عليها المرشحون الثمانية الذين ساندوا ولد الشيخ عبدالله في دورة الإعادة حتى الآن مجتمعين 30.92 في المئة، في مقابل 12.48 حصيلة نسب خمسة مرشحين أعلنوا مساندتهم لولد داداه. كما تلقى ولد الشيخ عبدالله دعماً من الغالبية الرئاسية السابقة، نظراً لقربه من المؤسسة العسكرية.

الرئيس المنتخب تكنوقراطي وخبير اقتصادي محنك عمل مع مؤسسات مالية دولية، مطلع على نقاط ضعف اقتصاد موريتانيا وقوته، كما ظهر في برنامجه وخطابه السياسي في الفترة الأخيرة، الذي يتبنى مشروع مصالح اجتماعية.

وعلى رغم هزيمة المرشح احمد ولد داداه، فإنه يظل زعيم المعارضة الموريتانية التقليدية، التي تضم في صفوفها اطيافاً سياسية متنوعة، من التيار الإسلامي، واليسار، وتنظيم فرسان التغيير، وحركة الحر، الى كتلة ولد داداه السياسية (التكتل) التي تضم حركات سياسية ومستقلين فكرياً. وأثبتت هذه المعارضة، التي لعبت دوراً تاريخياً في إسقاط النظام السابق، انها تمثل رقماً صعباً لا يمكن تجاوزه، بحصول مرشحها على 47 في المئة من أصوات الناخبين، على رغم فقدان التمويل ووسائل الاتصال بخريطة انتخابية مترامية على اكثر من مليون كيلومتر مربع، وما عانت من حرب إعلامية شرسة في الفترة الأخيرة. وترى شخصيات هذه المعارضة ان ولد الشيخ عبدالله ليس إلا حصان طروادة الذي تمكن رجال الفساد من العودة الى الحكم بواسطته.

المسألة الرئيسية التي ستواجه الرئيس المنتخب هي بناء الدولة المدنية، وعلاقتها بالمؤسسة العسكرية. إذ أثبتت تطورات الأحداث في موريتانيا ان رئيس المجلس العسكري كان صادق الوعد وفياً، ويعني ما يقول، وقادراً ليس فقط على الوفاء بما وعد بل إنجازَه بكفاءة وفي وقت أقل مما كان مقدرًا.

هناك عوائق بنوية تقف بين الدولة الموريتانية التي هيمن عليها العسكر لأكثر من أربعة عقود وانتصار الديمقراطية والحريات، في بلد لا يزال يحبو على طريق الحداثة. على رغم نمو حركات المعارضة فإنها لم تستطع ان تكون مجتمعاً مدنياً قادراً على الصمود أمام وطأة الدولة، وعلى التفاوض مع هذه الدولة، وبالتالي تزويد المجتمع السياسي باستقلاليته الفعلية.

والحقيقة، ان الديمقراطية تبدأ بإرساء نظم علاقات ديموقراطية وممارستها مؤسساتياً كما تتطلب التغيير في العقليات والتكوين النفسي، لا بالشكل فحسب ولكن ايضاً بالمضمون. ومن الأفضل للسلطة السياسية التي ترفع لواء الحداثة والديموقراطية وحقوق الإنسان ان تبدأ بممارسة هذه القيم داخل أطرها المؤسساتية.

فهل تعترف الحكومة التي سيشكلها الرئيس الجديد بضرورة اعادة النظر في بنية الدولة الأمنية، لجهة بناء دولة المؤسسات، دولة كل المواطنين، لا دولة الأجهزة والحزب الواحد، أو دولة أفراد مهما كبرت ادوارهم التاريخية؟

بناء الدولة المدنية الحديثة يتطلب، ان تطلق الحكومة الجديدة حواراً وطنياً واسعاً طال انتظاره حول قوانين الدولة الحديثة، بدءاً من قانون الأحزاب والجمعيات الى قانون المطبوعات الى قانون الأسرة، فضلاً عن بناء المؤسسات المجتمعية المقتنعة بالحريات الفردية والعامّة، وضمان ممارستها في المجتمع، وعدم كبجها. والحريات الفردية والعامّة لا يمكن ان يكون لها وجود ملموس ما لم يكن المحكومون قادرين على اختيار حكاهم بملء ارادتهم، وما لم يكن الشعب قادراً على المشاركة السياسية في إيجاد المؤسسات السياسية والقانونية والمجتمعية، وفي تغييرها.

وبناء الدولة المدنية الحديثة، يتطلب صوغ دستور يضمن الحقوق والحريات وينزلها منزلة الأحكام الخاصة بتنظيم السلطة والعلاقة بين المؤسسات، بيد ان الدستور في ذاته لا يكفي لجعل الحقوق والحريات مضمونة ومصونة بل لا بد من مصاحبتها بضمانات تكفل القدرة على التمتع بها. ومن هذه الضمانات:

1- تكوين المحكمة الدستورية التي تنظر في دستورية القوانين التي تعلنها الحكومة، وتراقبها، باعتبار ذلك شرطاً ضرورياً لدولة القانون. ففي ظل تجربة ديمقراطية هشة كما في موريتانيا، تلعب المحكمة الدستورية دوراً في إثراء النظام السياسي لجهة انتقاله من طابعه الشخصاني التسلطي الى طابعه الديمقراطي القائم على احترام المؤسسات.

2- استقلال السلطة القضائية التي تفسح في المجال للقضاء الدستوري ليكون متمتعاً كما في الدول الديمقراطية العريقة، بمكانة مركزية، ويسهم في ضمان «التوازنات الدستورية»، وحماية الحقوق والحريات، وحماية الدستور نفسه من التوظيف السياسي من جانب السلطة التنفيذية وتجييره لخدمة اهدافها السياسية والطبقية إلخ. ثم ان وجود قضاء مستقل ونزيه يحفظ للدستور سموه على النصوص الأخرى كلها، ويجعل احكامه سارية على الأفراد والجماعات، وعلى رئيس السلطة التنفيذية.

3- الإقرار بمبدأ التداول السلمي للسلطة، تلك العملية التي تجعل الشخص يعقب نظيره في المسؤولية والإدارة والقيادة. فمنطق التداول على السلطة يرفض الجمود والديمومة وبالتالي الرئاسة مدى الحياة. وفي المقابل، يحبذ التجديد في الأشخاص والأحزاب والأفكار والممارسات السياسية.

إذا كانت هذه الضمانات تشكل مرجعية حقيقية لبناء دولة القانون، فهل سينجح حكام موريتانيا الجدد ورثة الحكم العسكري في إرساء هذه المرجعية الثقافية الديمقراطية والدستورية في بلادهم؟

كاتب تونسي